التحكم في وسائل الدفع ومخاطر البيئة الدولية لضمان المنافسة العالمية.

د. محمد الأمين بودخيل أستاذة محاضر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة طاهري محمد بشار –الجزائر
البريد الالكتروني: Boudkhilamine@yahoo.fr

د. زيرمي نعيمة أستاذة محاضرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة طاهري محمد بشار –الجزائر
البريد الالكترونيn.zirmi2012@yahoo.fr

الملخص:

على الدول العربية المصدرة للبترول اختراق الأسواق العالمية بمنتجات خارج المحروقات لتفادي أي شكل من أشكال الأزمات التي تهدد اقتصادياتها، لكنه بالرغم من أن الأسواق الأجنبية تفتح للمؤسسة الاقتصادية فرصا هامة قد لا توجد بالأسواق المحلية تمكنها من التطور وزيادة رقم أعمالها، إلاّ أنّ التفكير في التعامل مع الخارج (خارج الحدود) لا يجب ان يتم بدون علم (عدم التأكد) بالنسبة للمتعامل، لأنّ بعض الظروف الخاصة بالبيئة الدولية وخاصة بالنسبة للدول النامية قد تخلق للمتعامل مخاطر استثنائية. لهذا يجب على المؤسسة استعمال الوسائل والتقنيات المناسبة والتعرف على المخاطر التي قد تعوق مسيرتها في التطور، وهذا من خلال الحيطة والحذر من المخاطر التي يمكن أن تكون لها انعكاسات سلبية على المؤسسة، بأن تحرص على التجنيد من أجل تفادي كل شكل من أشكال المخاطر، سواء بإمكانياتها المحلية الذاتية أو باللجوء إلى طرف آخر كل في حدود إمكانياتها المالية بتكاليف تسمح لها بالتنافسية العالمية.

الكلمات المفتاحية: المنافسة، وسائل الدفع، تقنيات الدفع، اليقظة الاستراتيجية، المخاطر القطرية.

Résumé*:*

Les pays arabes exportateurs de pétrole doivent pénétrer dans les marchés mondiaux avec des produits hors le pétrole, afin d'éviter toutes les crises menaçant leur économie. Les marchés étrangers ouvrent à l'entreprise économique d'importantes opportunités, qui ne peut exister sur les marchés locaux, et leur permettant de développer et d'accroître leur chiffre d'affaires, mais les relations avec le monde extérieur, ne doit jamais être dans l'incertitude pour ces entreprises. Étant donné que certaines circonstances de l'environnement international- en particulier pour les pays en développement- peuvent leur créer des risques particuliers, dont les entreprises doivent utiliser tous les moyens et les techniques appropriées afin d'identifier les risques qui pourraient nuire à sa croissance et son développement, et ce grâce à la vigilance face à ces risques , soit avec ses capacités locales, soit à s'adresser à d' autres parties dans les limites de ses capacités financiers, leur permettant une compétitivité mondiale.

Les mots clés : La concurrence, moyens de paiement, les techniques de paiement, la stratégie de la vigilance, les risques du pays.

مقدمة واشكالية:

تقوم التجارة الدولية في الاقتصاد الوطني بدور مهم في النشاط الاقتصادي بتوفيرها احتياجات البلاد من السلع والخدمات غير المتوفرة عن طريق الاستيراد، كما تقوم بتصريف فائض الإنتاج المحلي عن طريق التصدير، لذا فهي تحتل مكانة بارزة في النشاط الاقتصادي خصوصا أنها ساعدت كثير من الدول على النمو الاقتصادي، كما تفتح التجارة العالمية الكثير من الفرص للشركات، لكنها لا تستطيع استثمارها إذا كانت غير مستعدة للمنافسة، لذلك تتطلب المنافسة درجة عالية من الاستعداد في مختلف مجالات الأعمال ووظائفها، بالتالي توجب على الشركات الناشطة في المجال الدولي تطوير القدرات والمهارات التنافسية للشركات حتى تصبح على درجة عالية من المنافسة.

لا يمكن للشركات الجزائرية والدول العربية بصفة عامة منافسة الشركات الأجنبية التي تتمتع بتجربة عالمية متميزة تزيد من قوتها التنافسية لأنها لا تملك مقومات المنافسة العالمية، لذا يوصي المتخصصون في مجال المنافسة بأهمية تشخيص نقاط الضعف وتطوير القدرات التنافسية، لشركات هذه الدول، لكي تستطيع المنافسة في البيئة العالمية التي أشبه ما تكون بالغابة التي لا يعرف الإنسان الخروج منها، إلا إذا كان لديه القدرات والمهارات العالية لمعرفة طريقه فيها، وتتفاوت أهمية المهارات داخل هذه الغابة المعقدة، لكننا نرى أن هناك مهارات مطلوبة أساسية وعاجلة تساعد الشركات على وضع أقدامها بدرجة تنافسية قوية، لذلك فالشركات بحاجة لتشخيص وتطوير القصور والضعف في العديد من القدرات التنافسية والمهارات البشرية الحاسمة في مجال المنافسة العالمية، من هنا نطرح السؤال الجوهري المتمثل في **كيف يتم ضمان المنافسة العالمية عن طريق التحكم في وسائل الدفع ومخاطر البيئة الدولية؟**

تهدف هذه الورقة لتوضيح كيفية التحكم في وسائل الدفع ومخاطر البيئة الدولية لضمان المنافسة العالمية من خلال:

- التعريف بالعمليات التجارية الدولية، وطرق تسويتها (مفهوم التجارة الدولية ومكوناتها، الحركة الدولية الأموال).
- ابراز مخاطر البيئة الدولية (تقييم المخاطر، مستويات قياس الأخطار، العقبات وإدارتها في مختلف مراحل العملية الدولية، المخاطر والعقبات المرتبطة بالتجارة الخارجية، عوامل الخطر على الصعيد المحلي والدولي، تسلسل المخاطر والعمليات التجارية الدولية).

- توضيح كيفية التحكم في العمليات الدولية كاستراتيجية لضمان التنافسية: التحكم في المخاطر من طرف المؤسسة (الخيار الاستراتيجي من خلال المخاطر والرهانات (التحديات) المالية، الخيار حسب التكاليف، الخيار حسب طبيعة المنتج، الخيار حسب طبيعة خطر الدولة.

تنبع أهمية هذا البحث في محاولة ابراز الاهمية التي يكتسيها التحكم الجيد في جلّ وسائل الدفع، ومخاطر البيئة الدولية لضمان المنافسة العالمية للمؤسسات.

استخدمنا المنهج الوصفي من أجل الوقوف على مصطلح المنافسة والتنافسية، واليقظة الاستراتيجية، إضافة الى التعريف بالعمليات التجارية الدولية وطرق تسويتها، ومخاطر البيئة الدولية، وكيفية التحكم في العمليات الدولية كاستراتيجية لضمان التنافسية.

بناء على ما سبق تناولت الورقة البحثية العناصر التالية:

- المنافسة والتنافسية العالمية، اليقظة الاستراتيجية.
- العمليات التجارية الدولية وطرق تسويتها.
- مخاطر البيئة الدولية.
- التحكم في العمليات الدولية كاستراتيجية لضمان التنافسية.

I. المنافسة والتنافسية العالمية، اليقظة الاستراتيجية:

1. المنافسة والتنافسية: إن معرفة المؤسسة لبيئتها التنافسية يساعدها من صياغة استراتيجية واضحة ودقيقة لمواجهة المنافسين، فهذه الأخيرة تعتبر الركيزة الأساسية لبناء ميزة تنافسية وبالتالي ضمان استمراريتها .

تفسر المنافسة حالة المواجهة التي تميز العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين في إطار اقتصاد السوق وهي تشكل أساس النظرية الليبرالية، حيث يقال عن مؤسسة أنها قادرة على المنافسة إذا كانت مؤهلة لاحتمال منافسة الآخرين داخل السوق، لهذا يجب أن تكون أسعارها منخفضة نوعا ما لإثارة أو شنّ أقصى حد من قرارات الشراء، وكثرة هذه الأخيرة تسمح – بفضل اقتصادات السلم– بتحقيق ربح كاف، كما تعرف أنها وضعية الاقتصاد التي يتميز بحرية المواجهة وتعدد عرض طلب الأعوان الاقتصاديين المتعلقة بالسلع والخدمات، وقد درست نتائج وشروط المنافسة على الخصوص من طرف ***LEON WALRAS***،كما يقصد بهذه الكلمة ظروف السوق الذي يتميز بمواجهة بين الأعوان الاقتصاديين، والذي تصل في النهاية إلى تحديد الأسعار وتبادل السلع والخدمات، وفي هذا السياق يرى الاقتصادي

"**كلارك**" المنافسة، أنها الدعامة التي لا غنى عنها لنظام تعتمد فيه طبيعة السلع وتطويرها، والكمية والكفاءة في الإنتاج، ولأسعار وهوامش الربح المحتملة والممكنة تكون متروكة إلى فعاليات المشاريع الخاصة. للمنافسة أربعة أشكال وهي المنافسة الكاملة؛ احتكار القلة؛ المنافسة الاحتكارية؛ الاحتكار الكامل[1] .

تتعدد الأسباب التي جعلت المنافسة الركن الأساسي في نظام الأعمال المعاصر، ولعل العوامل التالية، التي تمثل في حقيقتها نتائج العولمة وحركة المتغيرات هي أهم تلك الأسباب:

- ضخامة وتعدد الفرص في السوق العالمي، بعد أن انفتحت الأسواق أمام حركة تحرير التجارة العالمية نتيجة اتفاقيات الجات ومؤسسة التجارة العالمية؛
- وفرة المعلومات عن الأسواق العالمية، والسهولة النسبية في متابعة وملاحقة المتغيرات، نتيجة تقنيات المعلومات والاتصال، وتطور أساليب بحوث التسويق وتقنيات القياس المرجعي، والشفافية النسبية التي تتعامل بها المؤسسات الحديثة في المعلومات المتصلة بالسوق وغيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية؛
- سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة، وفيما بين وحدات وفروع المؤسسة الواحدة بفضل شبكة الانترنيت والانترانت، وغيرها من آليات الاتصالات الحديثة وتطبيقات المعلوماتية المتجددة؛
- تدفق نتائج البحوث والتطورات التقنية، وتسارع عملية الإبداع والابتكار بفضل الاستثمارات الضخمة في عمليات البحث والتطوير ونتيجة للتحالفات بين المؤسسات الكبرى في هذا المجال؛
- مع زيادة الطاقات الإنتاجية وارتفاع مستويات الجودة والسهولة النسبية في دخول منافسين جدد في الصناعات كثيفة الأسواق، تحول السوق إلى سوق مشترين تتركز القوة الحقيقية فيه للعملاء الذين انفتحت أمامهم فرص الاختيار والمفاضلة بين بدائل متعددة لإشباع رغباتهم بأقل تكلفة وبأيسر الشروط، ومن تم تصبح المنافسة هي الوسيلة الوحيدة للتعامل في السوق من خلال العمل على اكتساب وتنمية القدرات التنافسية.

2. **التنافسية العالمية:** في هذه الحقبة التاريخية الحرجة من المنافسة العالمية نرى اتجاه الشركات العالمية نحو الأسواق الأجنبية، مما ساعد على تطور أسواق أكثر نموًا من ذي قبل، وتمتاز هذه

السياسات بالمجازفة العالية ممايفرض على الشركات تحديات كبيرة، تفرض عليها غربلة الفرص الاستثمارية بسرعة ودقة عاليتين للاستفادة منها، فالتحولات في الأسواق العالمية سريعة ومحفوفة بالمخاطر، وبخاصة ما يتعلق منها بالتكنولوجيا السريعة التغير والقصيرة الحياة مما يجعل الاستثمار فيها محفوفًا بالمخاطر الكبيرة.

3. اليقظة الاستراتيجية: إن الواقع السريع للأحداث في عصر العولمة، والضغط الهائل لقوى السوق والمنافسة، والحركة الدائمة للأسواق والمستهلكين، والتطورات الهائلة الحاصلة يستوجب من المؤسسة الإصغاء لمحيطها ومتابعة مستجداته في كل المجالات وتحليها باليقظة والذكاء للاستمرار والبقاء في ظل المنافسة السائدة. تمثل اليقظة العملية التي من خلالها تدمج أعضاء التنظيم، حيث يتم تقسيم المعلومات المتعلقة بالمحيط الخارجي، وتفسيرها بهدف تغذية عملية التسيير الاستراتيجي لمسيري المؤسسة، وتعمل اليقظة الاستراتيجية على رصد المعلومات المتعلقة بالسوق (تكنولوجيا، منافسة، موردين، زبائن)، والمعلومات المتعلقة بمحيط الأعمال (المحيط الاقتصادي، القانوني، السياسي، الاجتماعي والثقافي). تحتوي اليقظة على أربعة مكونات ثانوية، اليقظة التكنولوجية، اليقظة التنافسية، اليقظة التجارية، اليقظة المحيطية (المجتمعية) .[2] يوضح الشكل الموالي آليات اليقظة:

الشكل (1): اليات اليقظة [3]

تشمل اليقظة الإستراتيجية كافة أنشطة اليقظة:

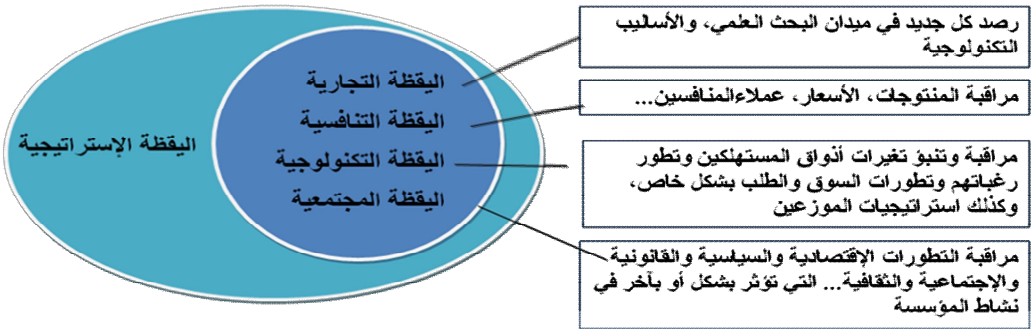

المصدر: توفيق مشرف، **آلية اليقظة الاستراتيجية في الصناعة أداة لتحسين الفعالية الاقتصادية وأحد عوامل التنافسية**، المؤتمر العربي للمعلومات الصناعية والشبكات الرياض، 20-22 ديسمبر 2009.

إن الإصغاء إلى محيط المؤسسة، ومتابعة جميع المستجدات في جميع المجالات خاصة اليقظة المحيطية يجعل للمؤسسة ميزة تنافسية.

II. العمليات التجارية الدولية وطرق تسويتها:

1. مفهوم التجارة الدولية ومكوناتها:

فيما يغطي اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الضيق كلا من الصادرات والواردات المنظورة، يغطي اصطلاح التجارة الدولية بالمعنى الواسع كلا من[4] :

- الصادرات والواردات المنظورة السلعية،
- الصادرات والواردات غير المنظورة الخدمية،
- الهجرة الدولية: أي انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة،
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

أمام هذا التباين في المفاهيم اتجه بعض الكتاب إلى استخدام اصطلاح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع. كما إن مصطلح التجارة الخارجية في إطاره الكلاسيكي لا يخرج عن كونه وصفا لحركة انتقال السلع بين دول العالم المختلفة، من هنا يمكن القول إن مفهوم "التجارة الخارجية الكلاسيكية" ينصرف إلى حركة التجارة الخارجية المنظورة، ويوحي إلينا الوصف الكلاسيكي المقدم للتجارة الخارجية أن هناك تفرقة هامة يجب أخذها في الاعتبار بين كل من التجارة الخارجية المنظورة والتجارة الخارجية غير المنظورة؛ فإذا كان المصطلح الأول يعبر عن التجارة الخارجية في إطارها العادي – أي السلعي– فإن المصطلح الثاني المتعلق بالتجارة الخارجية غير المنظورة يعبر عن حالة التبادل الدولي في الخدمات، أي ينصب على الإطار المعنوي – اللامادي– للتجارة الخارجية والتي يقع في مقدمتها حركة السياحة والنقل الدولي والتأمين الدولي، والخدمات المالية والخدمات المصرفية وقضايا أخرى مستحدثة مرتبطة بالتعليم والصحة والمقاولات والاستثمارات بصورها المختلفة.[5] هناك مفهوم عام للتجارة الدولية هو إن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال.تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[6]

2. الحركة الدولية الأموال:

تتضمن حركة الأموال الدولية بالمعنى الواسع حسب التعريفات المقدمة من طرف المنظمات الدولية (اللجنة الأوربية خصوصا)، التي تعتبر الحركات الدولية لرؤوس الأموال إذا ما استثنينا المدفوعات الدولية أي التحويلات المالية الدولية التي تقابل حركات السلع والخدمات (حالة تسوية الفواتير) كل من[7]:

أ. **التدفقات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر:**

هي العمليات التي يتم بموجبها متعامل اقتصادي بتوظيف أموال يهدف الحصول على فائدة مستدامة، لمؤسسة تمارس نشاطاتها في الخارج. فقد يتعلق الأمر بـ:

- خلق فرع في الخارج،
- شراء على الأقل 10% من رأس المال الاجتماعي الأجنبي،
- نقل شركة إلى الخارج.

ب. **استثمارات المحفظة:**

تخص عمليات الشراء أو البيع في الخارج لأصول حقيقية (مثل الأسهم)، حقوق مثل (سندات)، ليس بهدف السيطرة على الشركة، ولكن بكل بساطة بغية توظيف الأموال. يجدر الإشارة إلى أنه في حالة شراء الأسهم يجب ألا تتجاوز النسبة 10% من رأسمال الشركة، لأن تجاوزها يعتبر استثمارا أجنبيا مباشرا.

ج. **عمليات الإقراض:**

يتعلق الأمر بالقروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية (البنوك) للمتعاملين الاقتصاديين الأجانب، أو من طرف مقترضين من مؤسسات مالية محلية لمتعاقدين مع متعاملين محليين.[8]

د. **حركات العمل ورأس المال:**

يجب التمييز بين العمل ورأس المال، فهذا الأخير يمكنه الحركة دون أن تكون الملكية مجبرة على ذلك، فحين أن العمل عكس ذلك، فملكية العامل عليها الحركة، فدخل رأس المال سوف يحول إلى بلده الأصلي، أو على الأقل الجزء المسموح به للتحويل، أما دخل العمل فلا يحول كليا لأن أغلبه يستعمل في قضاء الحاجات اليومية للمقيم.[9] خلال المفاوضات التجارية الدولية، تكتسي الطرق المالية للعقد أهمية جوهرية على غرار عملة التسوية، حدة التسوية، وسيلة التسوية، تقنية التسوية، أو إجراءات التحصيل والتي قد تكون خاصة في التجارة الدولية، كما على المتعاملين في التجارة الخارجية اختيار وسيلة وتقنية الدفع المناسبة[10] من بين العديد من الإمكانيات المعقدة إلى حد ما والمرغمة أحيانا والتي لا توفر نفس درجة الأمان للدائن (Créancier)،

(يتعلق الأمر بالتوفيق بين مصلحتين المتعاقدين المتضاربة لكل من المستورد والمصدر)، فالمستورد يرغب في استلام بضاعته بأحسن سعر وتأخير عملية التسديد أقصى ما يمكن أو من الأحسن بعد التسليم، فحين أن المصدر يرغب في البيع وتحقيق ربح مع عدم الإرسال للبضاعة قبل أن تتم التسوية من طرف المشتري بسبب بعض الضرورات التجارية (التوسع، غزو سوق جديد، زيادة الحصة السوقية في دولة ما، توزيع اختياري) فالمصدّر أحيانا يكون في وضع قوي بما فيه الكفاية، والذي يسمح له بإملاء شروطه حول عملية الدفع.[11] يوضح الشكل الموالي وسائل وتقنيات الدفع:

الشكل (2): وسائل وتقنيات الدفع.

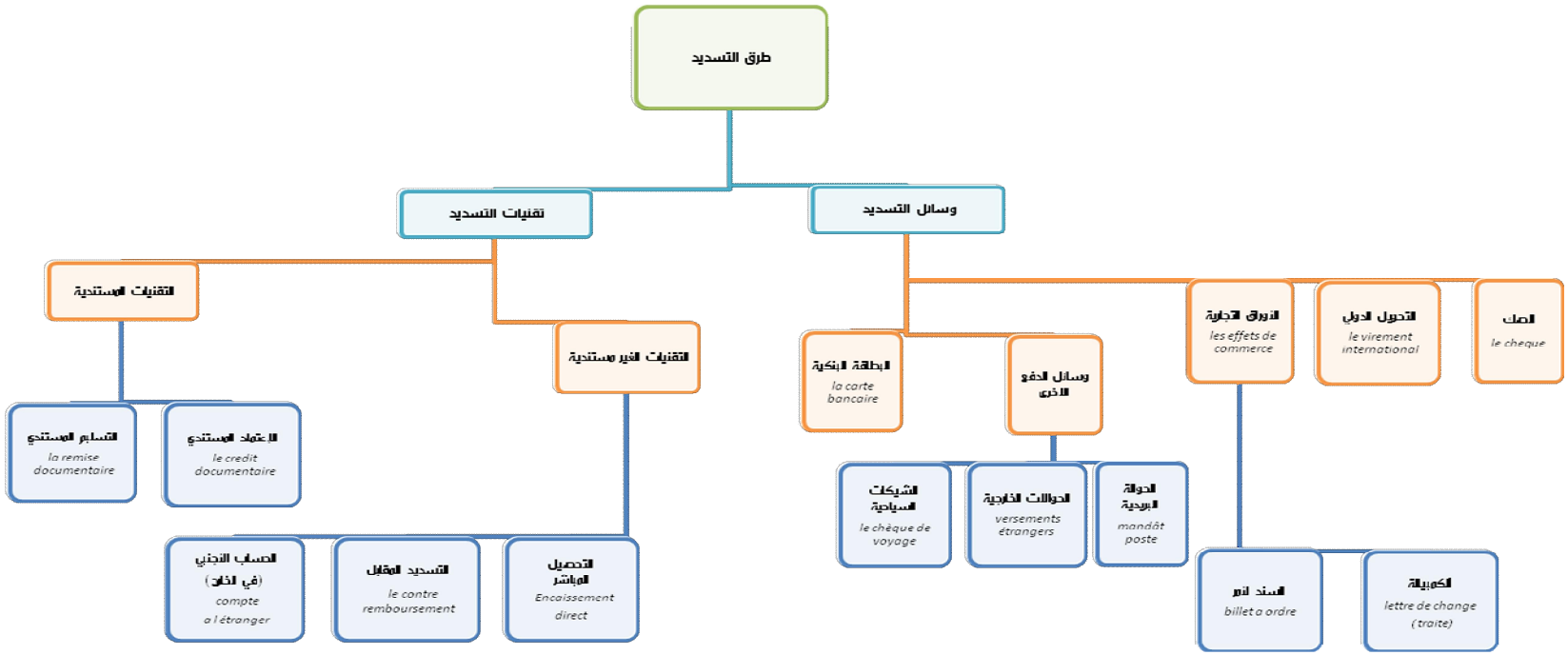

المصدر: من إعداد الباحثين.

III. مخاطر البيئة الدولية:

1. تعريف الخطر: هو مقياس نسبي لمدى تقلب التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا.[12]

كما يمكن تعريف الخطر بأنه مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجه. [13]

2. تقييم المخاطر(معايير التقييم):

إن التحديد المجرى، والتخوف من الخطر يتطلب تحديد شدة الخطر، ومدى حدوثه (احتمال الحدوث)، فإذا كان ذلك ممكنا، يجب علينا إعداد جدول النتائج للمخاطر التي تمّ تحديدها، آخذين بعين الاعتبار كل العواقب المحتملة، فالمخاطر قد تظهر لاحقا في رسم الخرائط استنادا إلى شدة وقوعها. [14] فنلاحظ عموما أربعة مستويات شدة تتقاطع معها أربعة مستويات حدوث، مثلما يوضحه الجدول والشكل الموالين:

الجدول (1): شدة وحدوث المخاطر.

الشدة (الخطورة)	الحدوث (الظهور)
– ضئيل أو مهمل،	– غير محتمل (استثنائي)،
– هامشي،	– ناذر،
– حرج،	– ظرفي(دوري)،
– كارثي.	– متكرر (متردد).

المصدر: *OCTAVE JOKUNG NGUENA, op. cit.,* p 7

الشكل (3): تصنيف المخاطر

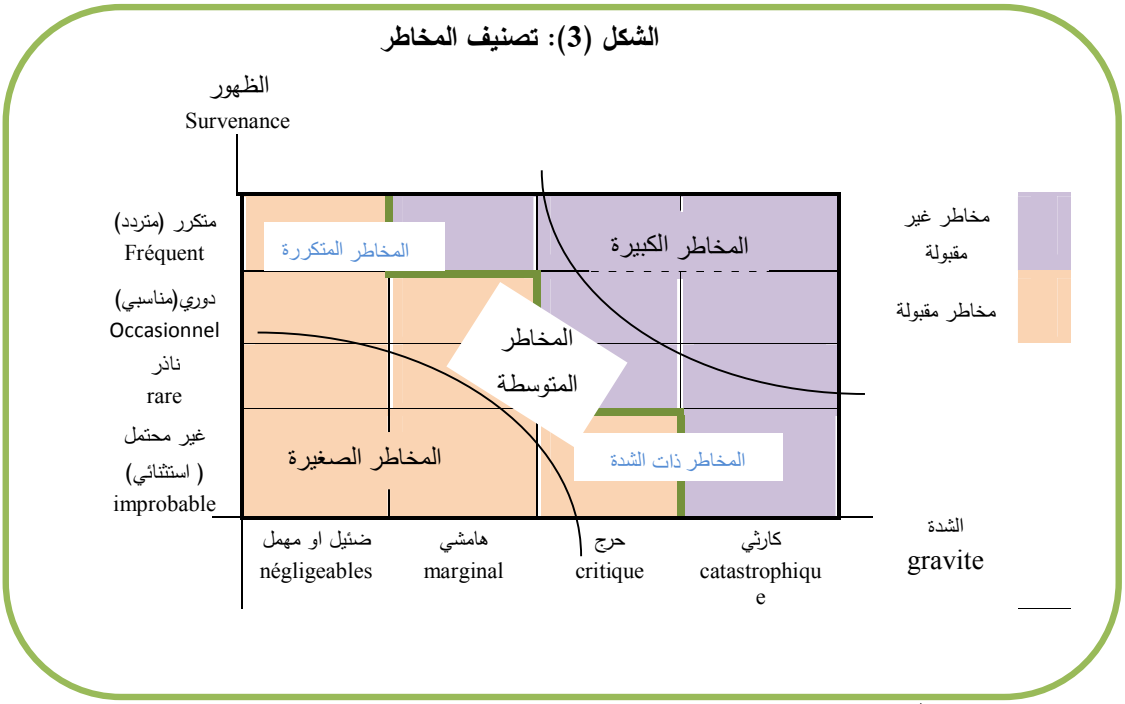

المصدر: OCTAVE JOKUNG NGUENA, *Op.cit., p73*

إن المخاطر المتكررة لديها إمكانية كبيرة للحدوث بينما المخاطر الشديدة تمثل خطورة كبيرة، أما المخاطر المتوسطة الغير متطرفة تتوافق مع المخاطر المعروفة بالمخاطر المتوسطة، في وجود خطر متكرر، يجب على المؤسسة أن تتوقع التكاليف المحتملة التي قد تواجهها حالة الكارثة (الوقوع في الخطر)، لأن لديها معطيات من الماضي متعلقة بتنفيذ هذا النوع من المخاطر، من جانب آخر، في وجود المخاطر الشديدة، يجب أن نكون حذرين لأن التأكد « certes » نادر في هذه الحالة، لأنّ تحقق الخطر هو مدمر للقيمة، لذا علينا تحويل الخطر والوقاية من الاحتفاظ بالخطر. إن هدف "**تسيير المخاطر**" يقبل المخاطر الطفيفة في الدولة «mineurs»، ويرفض المخاطر العظمى «majeur»ويقوم بتسيير المخاطر متوسطة.«intermédiaire»

3. المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية: إن تصنيف المخاطر يعتمد على معيار ما، فالمخاطر الأكثر استخداما هي التالية:

- التعرض للمخاطر وأثرها،

- مستوى التحقق،
- طبيعة المخاطر.[15]

– **مستويات قياس الأخطار:** حسب مصدر الخطر، فالخسارة «sinistre »تتعلق بزبون أو مجموعة زبائن، فمن الضروري قياس (تحديد) مدى التعرض للخطر على مستوى العملية، من خلال تخلف الزبون أو خطر الدولة.

– **العملية أو العقد:** إنّ التاجر الذي يحضر لعرض ما بغية التفاوض مع المشتري عليه تقييم الخطر وتسييره فبمجرد إمضاء العقد، فيكون المعني من بين مجموعة الأشخاص المكلفون بمتابعة تنفيذ العملية.

– **تخلف الزبون:** على الشركة إن تختار علاقة دائمة مع كل من زبائنها، فتقيم تخلف(تأخر) الزبون يحدد الخطر المتوقع من الزبون، لكل عملية مبهمة «confondus» ، فعلى مصالح المحاسبة المكلف بإدارة حسابات الزبائن أن تحرص على مراقبة تخلف أو احترام الآجال، فهي إذن تلعب دور الإعلام والتحدير بالنسبة للتجار الماليين.

– **الخطر العام للدولة:** إنّ قياس مستوى خطر الدولة يبين إلى حدّ ما أثر الإمكانيات الاقتصادية، المالية والسياسية لهذا البلد على الالتزامات المالية له، فهو يبني تقييم شامل للمخاطر لبلد معين، فقياس الخطر الكلي لكل بلد هو عبارة عن مجموعة مخاطر (تخلف الزبون) لبلد معين، فالبلد ذات خطر عال (مرتفع) يجب أن يعين بمراقبة خاصة.

أ. **المخاطر والعقبات المحتملة:** في الواقع، ينبغي أن تؤخذ فئتين من عناصر البيئة الدولية في الاعتبار على الصعيد الخارجي:

– المخاطر والعقبات المرتبطة بمختلف الجوانب ومراحل عمليات البيع أو الاستثمار الدولية أو ما يسمى بـ: (المخاطر الجزئية) «microrisque».

– الفرص والتهديدات المرتبطة بمختلف الظروف المحلية أي ما بعرف بـ «المخاطر الكلية أو المخاطر القطرية" «macrorisque ou risque pays».16

- أما الشكلين المواليين فيوضحان العقبات وإدارتها في مختلف مراحل العملية الدولية، والمخاطر والعقبات المرتبطة بالتجارة الخارجية على التوالي:

الشكل (4): العقبات وإدارتها في مختلف مراحل العملية الدولية.

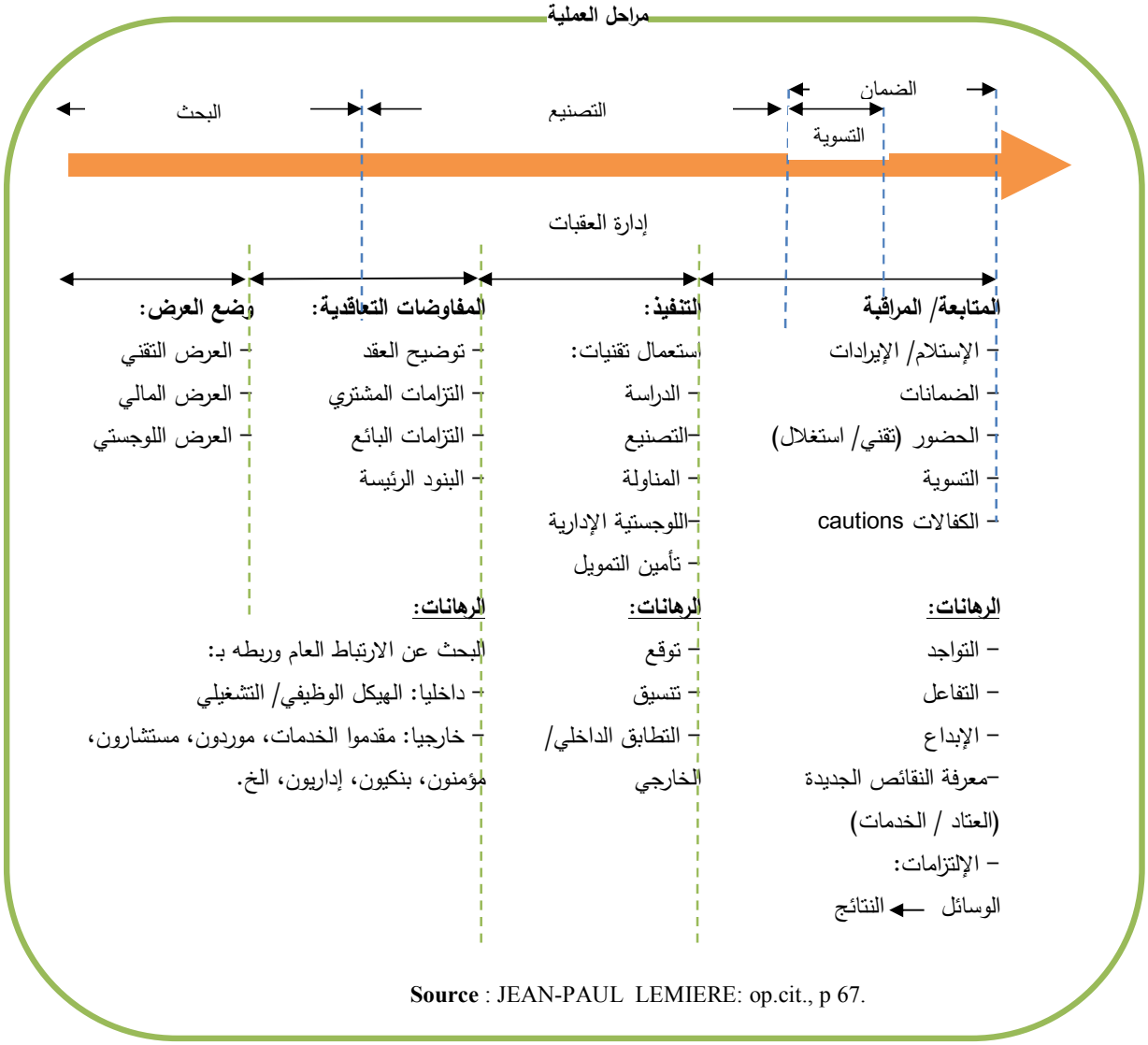

Source : JEAN-PAUL LEMIERE: op.cit., p 67.

إن الأخذ بعين الاعتبار للعقبات من طرف المؤسسة بجب ألا ينسيها اعتبارات أخرى مرتبطة بالعملية، على غرار المحيط المحلي الخاص الذي تتم فيه العملية (المحيط الأجنبي)، وعلى وجه الخصوص العمليات المهمة، أين يتم التجند على طول المدة.[17]

الشكل (5) : المخاطر والعقبات المرتبطة بالتجارة الخارجية (المخاطر الجزئية)[18]

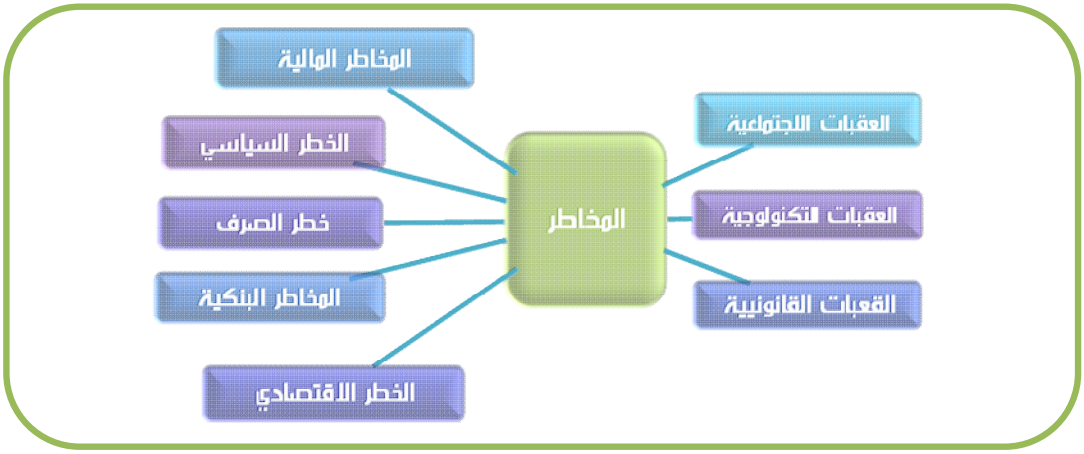

المصدر: من إعداد الباحثين.

قد تشكل العقبات بالنسبة للمؤسسات جوهر نهج تكييفها مع التطور العالمي. فعلى المستوى الجزئي، يجب على المؤسسة معرفة العقبات المحتملة خلال سيرورة عملية البيع الدولي، بغية الوقاية منها إلى أبعد حد ممكن.[19]

4. تصنيف المخاطر:

أ. **مصدر الخطر (المخاطر الجزئية):** إن الصعوبات التي يواجهها المصدر قد يكون مصدرها إما تجاري، سياسي، اقتصادي أو بنكي. [20]

- **المصدر التجاري:** هو عبارة عن خطر مرتبط بعدم قدرة الزبون على السداد «insolvabilité» ، أو متعلق بالتصرفات التي يمكن أن يقوم بها كفسخ العقد، عدم الدفع ، دفع جزئي، أو إفلاس.[21]
- **المصدر السياسي:** عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي، الضغوط الخارجية، نزاع عسكري يمنع أو يؤدي إلى اضطراب العمليات اللوجستية، الجمركية والمالية. فالسلطات المحلية أو الخارجية قد تفرض حصار اقتصادي على السلع وتمنع تحويلات العملة الصعبة اتجاه الخارج، كما أن النشطاء العموميون، مشترون أو سلطات إدارية، لا يقومون باتخاذ أي قرار أحيانا إلاّ بالنظر إلى مدى تأثير الخطر السياسي على العمليات المنجزة مع الدولة المعنية بالعملية[22] .

كما قد تكون الأحداث الطبيعية سببا في قطع متابعة إجراءات الطرفين عدم تحويل الأموال، توتر العلاقات الاقتصادية أو السياسية (التغيرات الوزارية، التأميم، الكوارث الطبيعية...).[23]

- **المصدر الاقتصادي:** إن الحالة الاقتصادية الداخلية مثل (التضخم الجامع) «hyperinflation »، كما أنّ غياب احتياطي الصرف قد بسبب تأخير الدفع اتجاه الخارج، إضافة إلى اعتماد مقاييس لمراقبة الحركات المالية يؤثر على العلاقات التجارية، والشروط الاقتصادية الداخلية وكل التصرفات التي من شأنها تعريض تطبيق كل العمليات المرتقبة اتجاه هذا البلد للخطر.[24]
- **المصدر البنكي:** هذا الخطر ينتج عن عدم الجدارة الائتمانية لبنك المشتري: فصعوبات الخزينة تعرقل تحويل الأموال.[25]

إن مفهوم الخطر التجاري والخطر السياسي يشرح من خلال الأحداث المولدة للخسارة والتي لها نفس الأثر:

- توسع الخطر التجاري عند فسخ العقد وعند تخفيض الطلب،
- توسع الخطر السياسي عند حوادث الكوارث الطبيعية في بلد أو منطقة جغرافية.

ب. المخاطر القطرية (المخاطر الكلية) وتتمثل في:

1. المخاطر القطرية التقليدية:[26] حتى سنة 1990، كانت المخاطر القطرية محدودة في عنصرين رئيسيين هما: المخاطر السيادية ومخاطر عدم التحويل. [27]

2. المخاطر القطرية: إن المخاطر القطرية هي في الواقع مزيج من العديد من المخاطر تتأثر ثلاثة أنواع من العوامل:

- العوامل الاقتصادية والمالية (فشل الأنظمة المصرفية، ونظام الضرائب الغير مستقر، وسوء إدارة الأموال العامة(... .
- العوامل السياسية (شرعية الحكومات، القمع السياسي، والرقابة،).
- العوامل الاجتماعية– الثقافية (العادات والتقاليد، وعدم تكافؤ فرص الحصول على الموارد...).

إن الشكل أدناه يوفر إطارا لتحليل المخاطر القطرية، والهدف من ذلك أن نفهم بأن خطر البلاد يمكن معرفته من خلال عوامل كثيرة ومتنوعة من عوامل الخطر (على الصعيدين المحلي والدولي):

الشكل (6): عوامل الخطر على الصعيد المحلي والدولي.

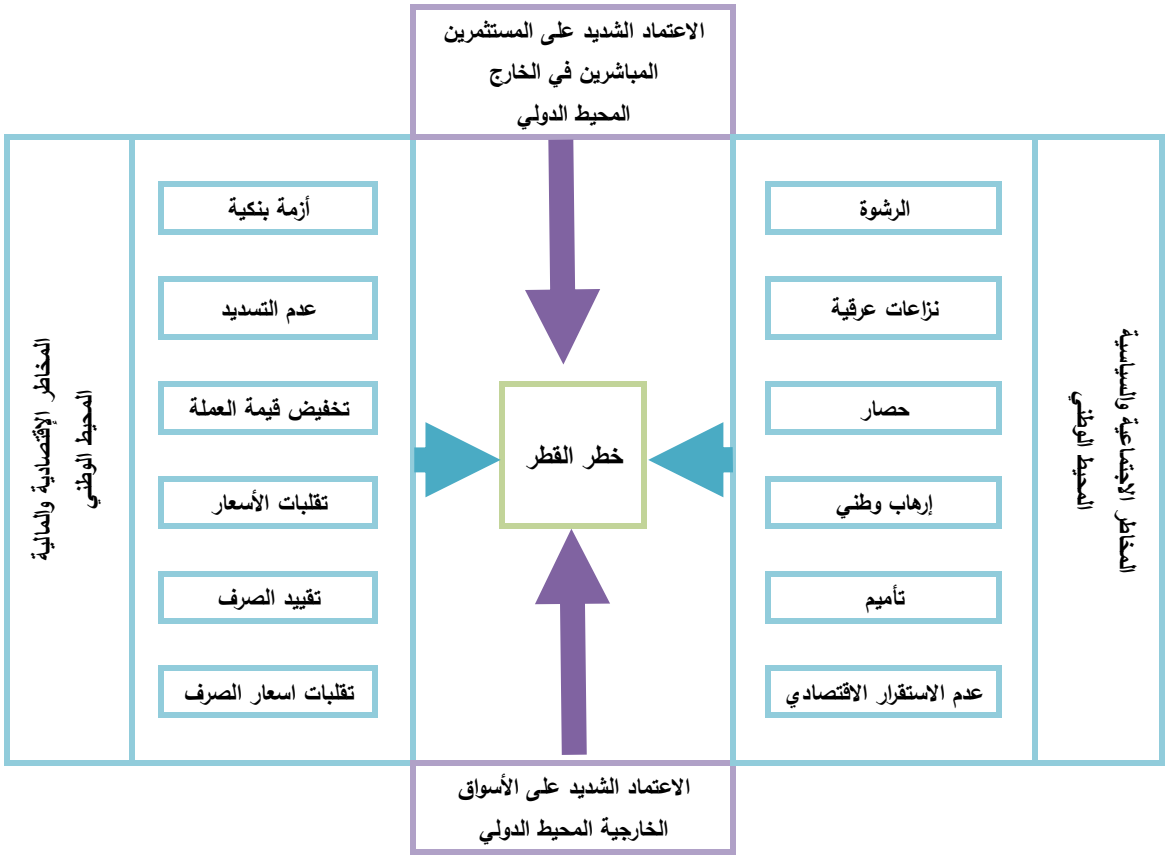

المصدر: www.paperblog.fr/users/siafinance/Sébastien Benat : Publié le 02 octobre 2007

يتعرض القطر الى خطر الرشوة، والصراعات العرقية، الارهاب، عدم الاستقرار الاقتصادي، وهي مخاطر سياسية واجتماعية، اضافة الى الازمات البنكية، عدم التسديد، تخفيض قيمة العملة، تقلبات الأسعار، تقييد الصرف، تقلبات أسعار الصرف، التي تصنف ضمن المخاطر الاقتصادية والمالية، زد على ذلك الاعتماد الشديد على الاسواق الخارجية، وعلى المستثمرين المباشرين في الخارج، والاعتماد الشديد على الأسواق الخارجية.

تتسلسل المخاطر والعمليات التجارية الدولية حسب الشكل الموالي:

الشكل (7): تسلسل المخاطر والعمليات التجارية الدولية.

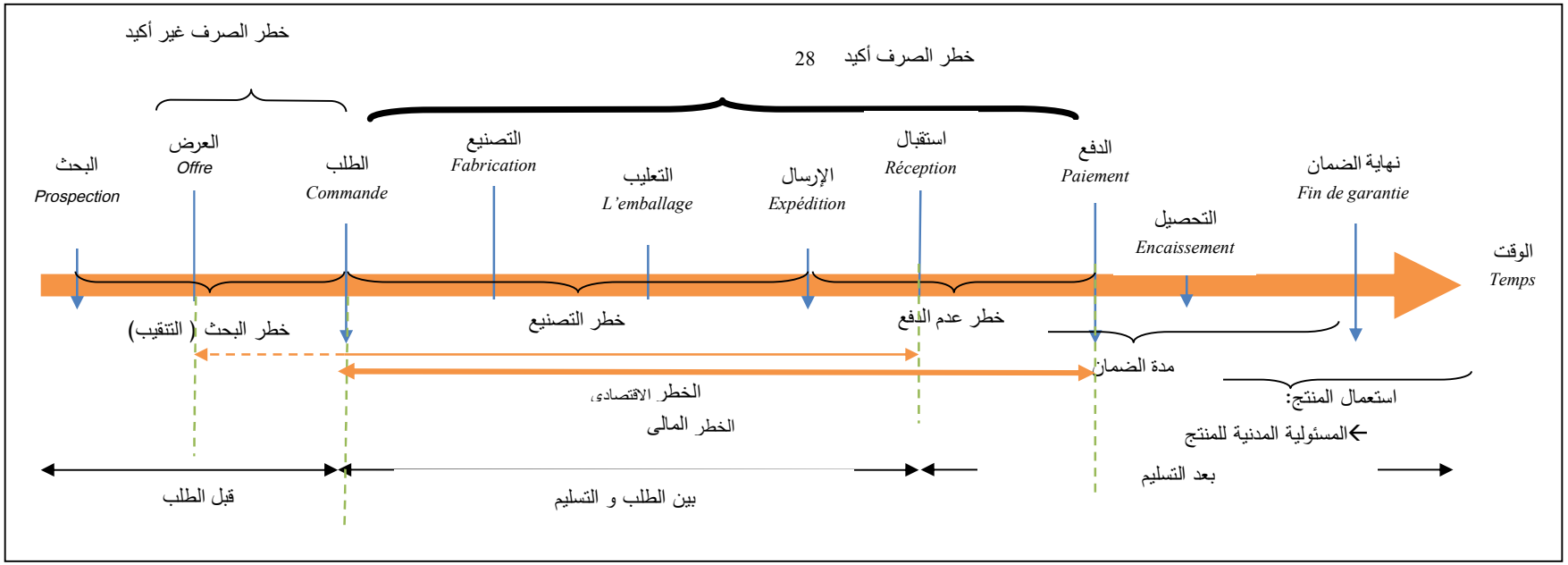

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من *GHISLAINE LEGRAND et autres, op.cit p 215*

IV. التحكم في العمليات الدولية كاستراتيجية لضمان التنافسية:

1. التحكم في المخاطر من طرف المؤسسة:

إن التصدي للخطر، يلزم المصدّر قبل كل شيء التعرف على العوامل المختلفة والمحددة له. فعموما درجة المخاطرة مرتبطة بتوزيع (تقسيم) رقم الأعمال، وبخصائص العميل ومدة الدفع الممنوحة[29].

أ. **الخيار الإستراتيجي من خلال المخاطر والرهانات (التحديات) المالية:** إن أهمية الطلب يجب تقديره على حسب المخاطر والرهانات المالية، وليس حسب مبلغ العملية لوحده.

في أغلب الحالات، وقبل تحصيل الإيرادات يجب استثمار أو صرف بعض المبالغ، بغية تسوية بعض مصاريف البحث عن العميل، دفع مصاريف دراسات شراء وسائل الإنتاج، دفع مصاريف المستخدمين، التخزين، مصاريف النقل حسب طبيعة « incoterm » المختار.

الخيار حسب التكاليف: إن لكل أمان دفع تكاليف، وعليه على كل مؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار مسبقا الأمان الذي تريد الحصول عليه. ولهذا فليس عليها أن تضع أمان بتكاليف (غير مقاسة) « démesuré » بالنظر مع التحديات، فيعتبر تصرف غير عقلاني إذا أمن فاتورة 1000 ون، بواسطة اعتماد مستندي أكثر من 2000 ون، لكل من المصدّر و المستورد.

إذا طبقنا الصيغة التالية :

$$\%x = 100 \times \frac{\text{الأمان تكاليف}}{\text{الفاتورة مبلغ}}$$

فإذا كان أمان الدفع مطروح، على المؤسسة إثبات:

- إن كانت تكلفتها تستطيع أن تدمج مع الهامش التجاري،
- إذا كان الإرسال ينجز بخسارة،

في الحالة الثانية يجب دفع سعر البيع للبضائع، إذا كان السعر غير تنافسي بالمقارنة بالمنافسة، فعلى المصدّر الاختيار بين البديلين:

- إما التخلي من التعامل (البيع) لهذا العميل.
- أو القيام بتأمين دفع اقل تكلفة بالمخاطر المحتملة.

ب. **الخيار حسب طبيعة المنتج:** إن بعض تأمين الدفع يتطلب مدة طويلة/ لإتمام الوثائق « Acheminement » على غرار التسليم المستندي « remise Doc » / فالبضائع تصل بأقل

من 24 ساعة، والوثائق أقل من 8 أيام، مما يلزم أحيانا إلى تقرير التفريغ « procès de déchargement » فاستعمال هذا التأمين غير منصوح به بالنسبة لبعض المنتجات الخاصة بالنسبة للسلع الغذائية سريعة التلف « les denrées périssables »

ج. **الخيار حسب طبيعة خطر الدولة:** عندما تقوم مؤسسة ما بالتصدير لدول نامية، فالخطر يكتسي أهمية كبرى كعدم وجود النزاعات الداخلية أو الخارجية، الاستقرار السياسي، قدرة تحويل العملة الصعبة (القابلة للتحويل convertible) ، هم أحد العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار قبل أي تعامل أو إرسال البضائع[30].

2. **التسيير الأمثل للمخاطر في المؤسسة:** هذا التسيير الأمثل هو من جهة للتقليل من المخاطر عن طريق التسيير الداخلي والذي يخص كل المؤسسة، ومن جهة أخرى الاختيار الأفضل في سوق جد تنافسي للتقنيات والشركاء التي تسمح بتحويل الخطر .

أ. **تحسيس كل المؤسسة:** فإدارة مخاطر الائتمان تسند إلى الإدارة المالية لكن التسيير الفعال يتوقف على التحكم في مجموعة الإجراءات التجارية[31] .

يبرز الجدول الموالي خطر الائتمان الخاص بكل المؤسسة:

الجدول (2) : خطر الائتمان الخاص بكل المؤسسة

الوظيفة	العمل	المهمة
الوظيفة المالية	– تقيم الخطر الكلي، – وضع حلول للتسيير، – تحديد إجراءات (قوانين) الالتزام.	– ضمان استقرار الخزينة (الصندوق)، – إدارة الخطر، – الحرص على مردودية المؤسسة.
الوظيفة القضائية	– تحليل وضبط الشروط العامة للبيع والشراء، – تحضير العقود، – القيام بعملية الاعتراض القضائي.	– الحفاظ على الحقوق وإمكانية القيام بالاعتراض.
الوظيفة التجارية	– البحث عن أسواق التصريف، – التفاوض، – تأسيس عقد البيع، – تسيير العلاقة مع العميل (زبون).	– تقيم الخطر، – الاحتياط ضد الخطر، – حل المشاكل.
الوظيفة التقنية واللوجستية	– الإنتاج، – احترام التخصص وتخطيط شروط الإرسال.	– الابتعاد عن كل نزاع تجاري وكل مصدّر للطعن القضائي الخاص بالديون.
إدارة المبيعات	– معالجة الطلبات، – إجراءات السلسلة المستندية .	– الحرص على متابعة سيرورة العملية، – حل المشاكل.
المحاسبة	– متابعة الاستحقاقات، – التحصيل (التسديدات)، – تحديد حسابات العملاء.	– إنذار الإدارات المالية والتجارية حالة عدم احترام الاستحقاق.

المصدر :J PAVEAU, op.cit. Page 359.

ب. **خيار وسائل وتقنية الدفع:** إن اختيار الوسيلة وتقنية الدفع يطرح الاهتمام بأمان الدفع، هذا الهاجس يطرح بطريقة مغايرة حسب ظروف المعاملات مثلما يبرز الشكل الموالي:

الشكل(8): خيار وسائل وتقنية الدفع.

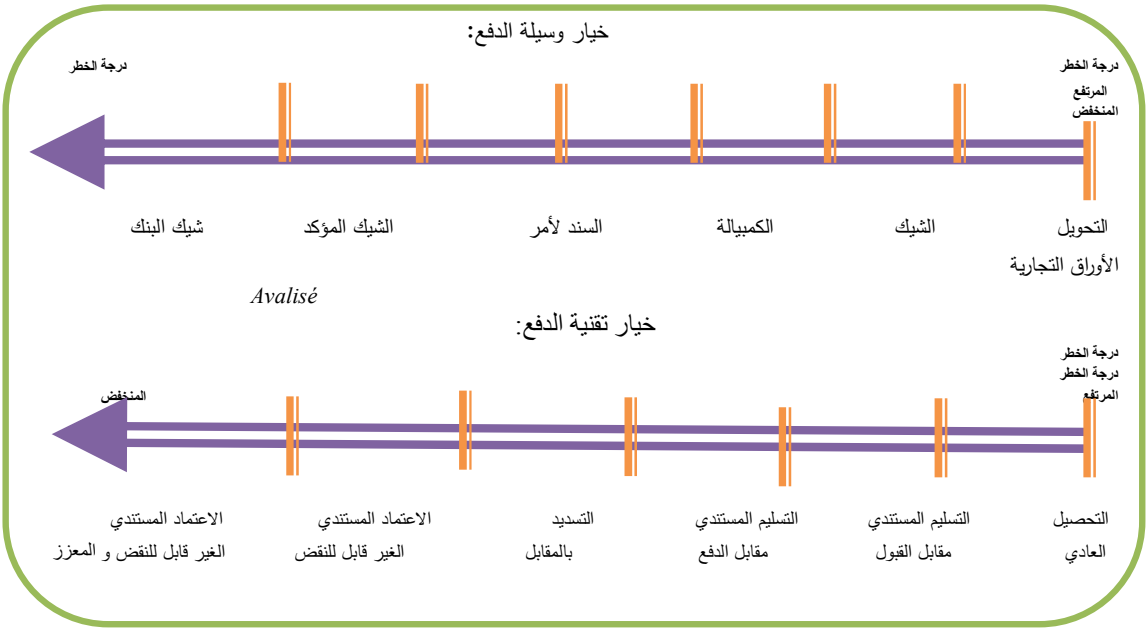

المصدر : *CORINNE PASCO , **Commerce International**, DUNOD, 6eme édition, mars 2006, p 126.*

فنستطيع توضيح أربعة عوامل لتحديد الاختيار:

- الأمان بالنسبة للبائع والمشتري،
- القبول التجاري،
- التكاليف بالنسبة للبائع والمشتري،
- الموثوقية « *La fiabilité* ».

خاتمة ونتائج:

أصبحت المؤسسة في موقف يحتم عليها العمل الجاد والمستمر، لاكتساب الميزات التنافسية لإمكان تحسين موقعها في الأسواق، أو حتى مجرد المحافظة عليه في مواجهة ضغوط المنافسين الحاليين والمحتملين، مما قد تشكل تهديدا لبقاء المؤسسة، أو فقدانها للصفة التنافسية العالمية، وحتى المحلية؛ كما يمكنها التأثير أيضا على المركز المالي

للمؤسسة، مما يؤثر على بقائها في السوق، فرغم الاحتياطات المتخذة من طرف المؤسسة، إلا أنه يجب تحسيس كل المؤسسة ، واختيار وسائل وتقنية الدفع المناسبة من أجل التسيير الأمثل للمخاطر. أفضت الدراسة الى النتائج التالية:

- تتطلب صياغة الاستراتيجية التنافسية تحليل متغيرات البيئة الدولية، من حيث أن دراسة وفهم المخاطر المتعلقة بها ويتمثل هذا، من خلال اليقظة الاستراتيجية، كما تعتبر الاتجاه الذي يهتم بدراسة وتحليل العلاقة بين المؤسسة والبيئة التي تعمل فيها ، لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها المؤسسة، واستثمار الفرص التي تعزز من الموقف التنافسي لها؛ بذلك تساهم في تحقيق أفضل أداء في الصناعة.
- إنّ اليقظة التنافسية تساعد المؤسسة في أن تتقدم على منافسيها، بذلك تعد من أهم العوامل المساهمة في بقاء واستمرارية الأداء التنافسي، لهذا على المؤسسة في ظل تغيرات بيئة الأعمال الدولية وما تحمله من مخاطر، أن تطبق استراتيجية لتسيير للمخاطر، باعتبارها ضرورة في ظل الأوضاع الراهنة؛ لأنها أداة تستخدمها المؤسسة للتكيف مع بيئتها من خلال مجموعة القرارات التي تتخذها الإدارة .
- تسعى المؤسسة إلى القيام ببعض الإجراءات الداخلية من أجل تحسين وضعها التنافسي، من خلال الخيار حسب التكاليف لكل من الوسائل وتقنيات الدفع الدولية من خلال استراتيجية الوقاية والتحكم في المخاطر الناجمة عن سوء استخدام وسائل وتقنيات الدفع المتاحة للمؤسسة لتجنب خطر عدم وجود السيولة وعدم القدرة العميل الاجنبي على السداد، بهدف استبعاد العملاء غير المرغوب فيهم، وبالتالي تجنب أي إضعاف للمركز المالي للمؤسسة مما يهدد ميزتها التنافسية وبقائها.
- تتعدد الأسباب التي جعلت المنافسة الركن الأساسي في نظام الأعمال المعاصر، من بينها ضخامة وتعدد الفرص في السوق العالمي، وفرة المعلومات عن الأسواق العالمية، سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة، تدفق نتائج البحوث والتطورات التقنية، وتسارع عملية الإبداع والابتكار.
- تعمل اليقظة الاستراتيجية على رصد المعلومات المتعلقة بالسوق (تكنولوجيا، منافسة، موردين، زبائن)، والمعلومات المتعلقة بمحيط الأعمال (المحيط الاقتصادي، القانوني، السياسي، الاجتماعي والثقافي)
- إن الإصغاء إلى محيط المؤسسة، ومتابعة جميع المستجدات في جميع المجالات خاصة اليقظة المحيطية يجعل للمؤسسة ميزة تنافسية.

- يجب على المؤسسة معرفة العقبات المحتملة خلال سيرورة عملية البيع الدولي، بغية الوقاية منها .
- يتعرض القطر الى مخاطر سياسية واجتماعية مثل خطر الرشوة، والصراعات العرقية، الارهاب، عدم الاستقرار الاقتصادي، اضافة الى المخاطر الاقتصادية والمالية المتمثلة في الازمات البنكية، وعدم التسديد، تخفيض قيمة العملة، تقلبات الأسعار، تقييد الصرف، تقلبات أسعار الصرف، إضافة الى الاعتماد الشديد على الاسواق الخارجية، وعلى المستثمرين المباشرين في الخارج، والاعتماد الشديد على الأسواق الخارجية.
- يتم التحكم في المخاطر من طرف المؤسسة عن طريق الخيار الاستراتيجي من خلال المخاطر والرهانات (التحديات) المالية، والخيار حسب التكاليف، والخيار حسب طبيعة المنتج، والخيار حسب طبيعة خطر الدولة.
- يتم التسيير الأمثل للمخاطر في المؤسسة عن طريق تحسيس كل المؤسسة، واختيار وسائل وتقنية الدفع.

المراجع والاحالات:

(1) شيقارة هجيرة، **الاستراتيجية التنافسية و دورها في أداء المؤسسة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر ،2004، ص3.

(2) سلطاني محمد رشدي، **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2005، ص 75.

(3) توفيق مشرف، **آلية اليقظة الاستراتيجية في الصناعة أداة لتحسين الفعالية الاقتصادية وأحد عوامل التنافسية**، المؤتمر العربي للمعلومات الصناعية والشبكات الرياض، 20-22 ديسمبر 2009.

(4) حاتم سامي عفيفي، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية ، الكتاب الأول،1991، ص 36.

(5) حاتم سامي عفيفي، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية 2005، ص 57.

(6) رشاد العصار، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002 ، ص 12.

(7) التدفقات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم بواسطة غير المقيمين، أو شراء القارات في الخارج بواسطة مقيمين. وكذلك التدفقات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل الهدايا، المنح، الميراث، التركات..الخ.

(8) *DAVID HENAUX : Les mouvements internationaux de capitaux (Comprendre les crises financières), EDUCAGRI, 2009, p23.*

(9)*JEAN-MARIE GRETHER , JAIME DE MELO: Commerce International (Théories et applications), De Boeck, 1997, p 371.*

(10) الفرق بين "وسائل" و"تقنيات" التسديد يسهل عملية الاختيار طريقة التسديد ، فوسيلة التسديد هي الشكل المعتمد لحامل التسديد *(support de paiement)* قد يكون مادي : مثل الصك، أو غير مادي مثل التبادل الالكتروني للمعلومات EDI ،كما نميز أن (تقنيات الدفع) هي الإجراء المتبع لتنفيذ الدفع، فيتعلق الأمر بطريقة استعمال وسيلة الدفع التي تنتج عن اتفاق الطرفين عند العقد.

(11) *Ghislaine Legrand, Hubert Martini,* ***Management des opérations de commerce international****,DUNOD ,6ème Edition 2003, P 93.*

(12) منير ابراهيم هندي ، الادارة المالية، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة ، 1999، ص 440.

(13) *www.theirm.org/publications/.../RMStandard_Arabic_Final.pdf*

(14) *OCTAVE JOKUNG NGUENA,* ***management des risques****, ELLIPSES,2008, p 71.*

(15) *GHISLAINE LEGRAND et autres, op.cit. p 212.*

(16) *JEAN-PAUL LEMIERE,* ***stratégies d'internationalisation de l'entreprise****, 2eme édition 2003, DUNOD, p 57-58.*

(17) *JEAN-PAUL LEMIERE: op.cit., p66.*

(18) قد يصنف البعض العقبات مخاطر و قد يصنفها عقبات.

(19) *JEAN-PAUL LEMIERE: op.cit., p 61.*

(20) *J.PAVEAU et autres : Exporter (pratique du commerce international), Edition Foucher, 19ème Edition 2005, p364.*

(21)*SAMIA OULOUNIS ,* ***gestion financière internationale****, OPU, 2005 , p 25.*

(22)*J.PAVEAU : op.cité , loc .*

(23)*SAMIA OULOUIS: op.cit. loc.*

(24)*J.PAVEAU : op.cité, p364 .*

(25) *SAMIA OULOUIS: op.cité , p 25.*

(26) *PHILIPPE D'ARVISENET ET JEAN PIERRE PETIT ,* ***économie internationale « la place des banque »****, DUNOD,1999, 391.*

(27) تحدث مخاطر عدم التحويل عندما يكون البنك المركزي غير قادر على توفير العملة اللازمة لتحويل الموارد من العملة المحلية إلى وسائل دفع الدولية.

(28) إذا كانت العملة الصعبة المستعملة غير تلك المستعملة دوليا (عملة غير دولية).

(29) *LASARY,* ***le commerce international à la portée de tous****, 2005, p 214.*

(30) *DIDIER PIERRE MONOD, moyens* ***et techniques de paiement internationaux****, Edition ESKA, 2ème Edition,1999, P 65.*

(31) *J.PAVEOU et autres : op.cit. p 376.378.*